12 مليار جنيه خسائر سنة بالهيئات الاقتصادية

الاثنين 18 سبتمبر 2017 02:09 م

ممدوح الولي:

50 هيئة اقتصادية كلها مملوكة للدولة بالكامل، تم فصل موازناتها عن الموازنة العامة للدولة منذ عقود، لكنها مازالت ترتبط بموازنة الدولة والتى تحصل منها على إعانات ومساهمات، وتقدم لها ما تحصل عليه من أرباح

لكن وزارة المالية توقعت أن يسفر صافى العلاقة ما بين الموازنة والهيئات الاقتصادية، خلال العام المالى الأخير 2016/2017 عن عجز يبلغ 37ر5 مليار جنيه، مقابل صافى عجز بالعام المالى الأسبق بنحو 24 مليار جنيه

ورغم أنه من المفترض أن الهيئات الاقتصادية تهدف للربح بخلاف الهيئات الخدمية الحكومية، إلا أن ما يقرب من نصفها يعانى من الخسارة، ومن بين الخمسين هيئة إقتصادية أعلنت وزارة المالية نتائج أعمال 47 هيئة، ولم تعلن شيئا عن ثلاث هيئات هى : جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع وصندوق أراضى وزارة الداخلية وصندوق التصنيع والإنتاج للسجون

ومن بين الهيئات التى تم إعلان نتائجها للعام المالى 2015/2016، ربحت 26 هيئة بينما خسرت 18 هيئة، وتساوت الإيرادات والمصروفات بثلاث هيئات بفضل الإعانات الحكومية لها

وهى : هيئة التأمين الاجتماعى الذى حصلت على إعانات بنحو 44 مليار جنيه والمؤسسة العلاجية بالقاهرة والتى حصلت على إعانات بنحو 13 مليون جنيه، والمؤسسة العلاجية بالإسكندرية بعد حصولها على إعانات بنحو 6 مليون جنيه

وبلغ إجمالى خسائر الهيئات الخاسرة الثمانية عشر 12 مليار و263 مليون جنيه، مما يضغط على المصروفات بالموازنة ويدفع الحكومة لتقليل الإنفاق على الدعم والإستثمارات الحكومية وأجور الموظفين وزيادة الضرائب والرسوم
أعلى الخسائر بالسكة الحديد والتلفزيون

وكانت أعلى الهيئات خسارة بالعام المالى الأسبق هيئة السكة الحديد بنحو 5 مليار و240 مليون جنيه، يليها اتحاد الإذاعة والتلفزيون بخسارة 4 مليار و611 مليون جنيه خلال عام، وبنك الائتمان الزراعى 629 مليون جنيه، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بخسارة 588 مليون جنيه، وهيئة النقل العام بالقاهرة بخسارة 391 مليون جنيه

أما أقل الخسائر قيمة فكانت بجهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى بنحو 315 ألف جنيه فقط، وهيئة المشروعات الصناعية والتعدينية 4 مليون جنيه، وجهاز تنمية التجارة الداخلية 8 مليون جنيه، والصندوق الحكومى لتغطية الأضرار الناتجة عن مركبات النقل السريع بخسارة حوالى 10 مليون جنيه

وشهدت عشر هيئات اقتصادية من بين الثمانية عشر الخاسرة زيادة بقيمة الخسائر بالمقارنة بالعام المالى الأسبق، بينما تراجعت قيمة الخسائر فى ست هيئات، وتحول بنك الائتمان الزراعى من الربح بالعام الأسبق الى الخسارة بالعام المالى 2015/2016.

وتراجعت قيمة الخسائر بهيئات : النقل العام بالقاهرة وهيئة السلع التموينية واتحاد الإذاعة والتلفزيون مع ضخامتها، وهيئة المشروعات الصناعية والتعدينية وجهاز تنمية التجارة الداخلية، وجهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى

الأجور أعلى من إيرادات هيئة المساحة

بينما زادت خسائر هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة من 450 مليون جنيه الى 588 مليون بزيادة 138 مليون جنيه، رغم حصولها عل إعانات حكومية بنحو 38 مليون وزيادة ايرادات النشاط بها، بسبب زيادة الإنفاق على الخامات والوقود الى 90 مليون جنيه مقابل 16 مليون بالعام الأسبق، وارتفاع الأجور الى 72 مليون مقابل 63 مليون، وزيادة المصروفات الى 65 مليون مقابل 10 مليون وانخفاض إيرادات الأرباح الأخرى

وارتفعت خسائر هيئة المساحة بسبب زيادة الأجور لتصل 257 مليون جنيه بينما كانت إيرادات النشاط بها 243 مليون فقط، وارتفعت خسائر هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية الى 5ر296 مليون مقابل 5ر293 مليون، بسبب ارتفاع الأجور والمصروفات والإهلاك

وزادت خسائر هيئة الأوقاف من 27 مليون الى 67 مليون، بسبب زيادة الأجور الى 167 مليون مقابل 110 مليون، وزيادة الأعباء والخسائر من 512 مليون الى 606 مليون، كما ارتفعت خسائر الهيئة الزراعية المصرية وهيئة المحطات المائية لتوليد الكهرباء، والسكة الحديد وهيئة المعارض وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية وصندوق تغطية الأضرار الناتجة عن مركبات النقل السريع داخل مصر

خسائر مرحلة بعشرات المليارات

والأخطر من خسائر الهيئات الثمانية عشر خلال عام 2015/2016، هو وجود خسائر مرحلة ضخمة بها بالعام الأسبق أى 2014/2015 بلغت 5ر42 مليار بالسكة الحديد و32 مليار بإتحاد الإذاعة والتلفزيون، و7ر4 مليار بهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية و5ر4 مليار بهيئة النقل العام فى يونيو 2015.

وهكذا كانت هناك خسائر مرحلة كبيرة ببنك الإئتمان الزراعى وهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية وهيئة المعارض وهيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء فى يونيو 2015.

وتزداد الخطورة مع توقع وزارة المالية استمرار خسارة 12 هيئة اقتصادية، خلال العام المالى الأخير 2016/2017 بنحو عشر مليارات من الجنيهات، وهو العام الذى لم يتم إعلان نتائجه الفعلية بعد، لكننا نتوقع زيادة عدد الهيئات الخاسرة عن ذلك
كما نتوقع استمرار وجود خسائر مرحلة بنحو 19 هيئة اقتصادية على الأقل حتى يونيو الماضى، ثم استمرار نزيف خسائر الهيئات الإقتصادية بالعام المالى الحالى 2017/2018، حيث لا توجد شواهد تشير الى اتخاذ إجراءات مؤثرة لتلافى تلك الخسائر حتى الآن
41 مليار خسائر إتحاد الإذاعة والتلفزيون

وحتى تتضح صورة خطر خسائر الهيئات الإقتصادية المرحلة، نأخذ مثالا بإتحاد الإذاعة والتلفزيون الذى بلغت خسائره المرحلة 32 مليار جنيه حتى العام المالى 2014 /2015 أى فى يونيو 2015، ثم أضيف له خسائر 6ر4 مليار جنيه بالعام المالى 2015/2016 لتصل خسائره المرحلة بنهاية ذلك العام المالى 6ر36 مليار جنيه أى فى يونيو 2016.

ثم توقعت وزارة المالية بلوغ خسائر الإتحاد بالعام المالى الأخير 2016/2017 نحو 6ر4 مليار جنيه، رغم تكفل وزارة المالية بدفع أجور العاملين به الشهرية والبالغة 220 مليون جنيه شهريا أى 64ر2 مليار جنيه بالسنة

لتصل خسائره المرحلة حتى نهاية يونيو من العام الحالى 3ر41 مليار جنيه، وهى الخسائر المستمرة بالعام المالى الحالى 2017/2018 أى حتى الآن، جون قدرة على اتخذا قرارت حاسمة لوقف النزيف رغم تكرار تشكيل لجان حكومية لبحث المشكلة، خلال عدة وزارات سابقة وحتى الوزارة الحالية

وتتكرر نفس الصورة القاتمة بهيئة السكة الحديد ليصل إجمالى خسائرها المرحلة حتى يونيو 2017 نحو 52 مليار جنيه، وخسائر مرحلة بهيئة النقل العام بالقاهرة لتصل أكثر من 5 مليار جنيه بنفس الشهر، وبهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجدة لتصل 4 مليار جنيه

وبهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتصل 5 مليار جنيه، وبهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء لتصل 7ر1 مليار جنيه، وبعدة هيئات اقتصادية أخرى منها البنك الزراعى وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية، وهيئة مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء

المقال يعبر عن رأي كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي نافذة مصر